

2018

The Institutional Determinants of International Trade Flows: An Empirical Study on Egypt

Amany Fakher Dr

Associate Professor of Economic and International Trade, Faculty of Commerce and Business Administration, Helwan University, Cairo, Arab Republic of Egypt, amfakher@yahoo.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aja>

Recommended Citation

Fakher, Amany Dr (2018) "The Institutional Determinants of International Trade Flows: An Empirical Study on Egypt," *Arab Journal of Administration* **المجلة العربية للإدارة**: Vol. 38 : No. 2 , Article 2.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aja/vol38/iss2/2>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Arab Journal of Administration **المجلة العربية للإدارة** by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, dr_ahmad@aarj.edu.jo.



المحددات المؤسسية لتدفقات التجارة الدولية: دراسة تطبيقية على مصر

د. أماني فاخر

أستاذ مساعد الاقتصاد والتجارة الخارجية
كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان
جمهورية مصر العربية

ملخص

في إطار الاهتمام المتنامي لدراسة المحددات التجارية الدولية خاصة في الدول النامية، كوسيلة لزيادة تكاملها في الاقتصاد العالمي، ومع عدم قدرة المحددات التقليدية للتجارة على حفز وتحسين تدفقات التجارة، كان من الضروري البحث عن العوامل المؤسسية غير التقليدية من خلال إدارة الحكومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويُعد الهدف الأساسي لهذا البحث هو دراسة تأثير الأداء المؤسسي للدولة على تدفقات التجارة نظريًا وتطبيقيًا على مصر خلال الفترة (1995-2014). وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل صانع السياسة في مصر لمواجهة التحديات والمعوقات المؤسسية في مجال التجارة الدولية، فما زال الاقتصاد المصري يحتاج إلى المزيد من الآليات والسياسات للتغلب على العوائق المؤسسية التي تعد متطلبًا أساسيًا لنجاح سياسات تحرير التجارة في مصر. وقد أوضحت نتائج الدراسة أن المحددات المؤسسية لها تأثير إيجابي ومعنوي على تدفقات التجارة في مصر خلال فترة الدراسة، وتدعم نتائج الدراسة ما يسمى بـ«الدور المؤسسي»، وتشجع هذه النتائج على العمل على تهيئة المناخ المناسب للأعمال، والذي يساعد مصر وغيرها من الدول النامية على حفز وزيادة حجم استثماراتها وتجاريتها، وبالتالي قدرتها على المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

مقدمة

لم يعد الاندماج والتكامل في الاقتصاد العالمي خيارًا للدول، وإنما أصبح مطلبًا لكل الدول متقدمة ونامية، منذ أن كان الحديث عن أهمية الانفتاح التجاري كما ذكره «آدم سميث» في إطار الميزة النسبية وحتى وقتنا الحاضر. وفي واقع الأمر فإن الانفتاح عملية مستمرة عبر الزمن، تتغير آلياتها نتيجة للروابط والتطورات التكنولوجية المتلاحقة، والتي سهلت وأسّرت من إتمام المعاملات الدولية لكل من التجارة والاستثمار، والذين بدورهما يعملان على زيادة نشر التكنولوجيا الحديثة بين الدول والوصول إلى الأفكار الجديدة والأسواق الكبيرة. لكن ماذا يحدد الانفتاح، وما هو سبيل الدول لتكون أكثر تكاملًا في الاقتصاد العالمي؟ هل تُعتبر التجارة كأحد محددات التكامل عالميًا كافية؟ أم أن التكامل في الاقتصاد العالمي يتطلب تغييرات هيكلية في سياسات الدول، مثل الإصلاح المؤسسي أو الأداء الحكومي الأفضل من خلال ما يعرف بالحوكمة (Governance) (Babetskii et al., 2003).

في ضوء أهمية الانفتاح التجاري للدول النامية، سعت العديد من هذه الدول إلى وضع برامج وسياسات وتشريعات تعمل على رفع الكفاءة الإنتاجية وتيسير التبادل التجاري وإعادة النظر في السياسات والحوافز الضريبية وتبسيط الإجراءات واتساع حجم السوق. وقد كان من المتوقع في ظل هذه السياسات أن يزداد الانفتاح التجاري ويتحسن الميزان التجاري لهذه الدول، إلا أن ذلك لم يحدث في العديد من هذه الدول، وعلى الأخص في كثير من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما أثار التساؤل حول أسباب هذا التراجع. ولذلك ركزت الدراسات الحديثة في الاقتصاد الدولي على عوائق التجارة غير التعريفية أو الكمية أو غيرها من وسائل الحماية التقليدية.

* تم استلام البحث في نوفمبر 2015، وقبل للنشر في مارس 2016.

وفي هذا الإطار كان من المهم البحث عن العوامل المؤسسية غير التقليدية من خلال أسلوب إدارة الحكومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي أصبحت مؤشراً للاستقرار طويل الأجل ومحددًا رئيساً للانفتاح على العالم الخارجي.

وفي واقع الأمر فهناك اهتمام مستمر ومتنامي لدراسة محددات التجارة الدولية في الدول النامية، حيث ركزت دراسات عديدة - نظرية وتطبيقية - على عوائد التجارة المتعددة من التبادل والتخصص لهذه الدول. حديثاً، بدأت الدراسات تركز على أهمية العوائد غير التقليدية للتجارة الدولية من خلال تفهم أهمية ودور الأداء المؤسسي في الأداء الاقتصادي، وبصفة عامة ركزت الدراسات التطبيقية للجودة المؤسسية على أربعة محاور رئيسة: اقتصادية وسياسية واجتماعية وبيئية. على المستوى الاقتصادي، وتركزت الدراسات حول تأثير الأداء المؤسسي على النمو والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات جوهرية لأي اقتصاد. وعلى الرغم من نجاح هذه الدراسات في الإجابة على السؤال المطروح في هذا الشأن وهو، هل الأداء المؤسسي موضوع مهم ومؤثر اقتصادياً؟، إلا إن العديد من هذه الدراسات أوضحت غموض العلاقة بين الأداء المؤسسي والتجارة، والذي يرجع بشكل أساسي إلى عينات وطرق القياس. ويُعد استخدام انحراف تغيير السلاسل الزمنية لمتغيرات التجارة والمحددات المؤسسية أحد الحلول للتغلب على هذه النتائج مقارنة باستخدام البيانات المقطعية. لهذا السبب، تعتمد هذه الدراسة على تحليل السلاسل الزمنية في محاولة للتغلب على بعض مشكلات القياس.

تُعد الدراسات التي تركز على تأثير الأداء المؤسسي على تدفقات التجارة حديثة وقليلة نسبياً إذا ما قورنت بالدراسات التي تناولت العلاقة بين الجودة المؤسسية والنمو. وكان كل من (Anderson and Young 1999)، أول من أشار بشكل مباشر إلى العلاقة بين الأداء المؤسسي وتدفقات وعوائد التجارة، حيث توصل إلى أن سوء الأداء المؤسسي كان له نفس تأثير فرض التعريفات الجمركية على زيادة مخاطر وانخفاض عوائد التجارة. وكذلك أشار (Anderson 2001)، إلى أن سوء الأداء المؤسسي يُضعف التجارة الخارجية، لأنه يؤدي إلى زيادة التكاليف ورفع مخاطر التداول في الخارج. وأوضح أيضاً كل من (Anderson & Marcouiller 2002) أن سوء المؤسسات تقلل من حجم التجارة، كما أشار (Dollar & Kraay 2003) إلى وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح في التجارة والجودة المؤسسية مع توقع وجود علاقة تبادلية بين المتغيرين.

ويتمثل الهدف الأساسي من هذا البحث في دراسة تأثير العوامل المؤسسية على تدفقات التجارة الدولية نظرياً وتطبيقاً على الاقتصاد المصري، في محاولة للإجابة على السؤال التالي: إلى أي مدى يساعد تحسن الجودة المؤسسية في زيادة تدفقات التجارة في مصر؟.

بعد المقدمة يُقسم البحث كالتالي: الجزء الثاني مصطلحات ومفاهيم الجودة المؤسسية، ويتضمن الجزء الثالث الأدبيات الاقتصادية حول العلاقة بين الجودة المؤسسية وتدفقات التجارة، بينما يركز الجزء الرابع على اتجاهات التجارة والجودة المؤسسية في مصر، ويضم الجزء الخامس النموذج التطبيقي للدراسة ونتائج النموذج، وتأتي الخلاصة في الجزء السادس، بينما تأتي خيارات السياسة في الجزء السابع والأخير.

مفاهيم ومؤشرات الأداء المؤسسي

تتطلع الحكومات والشعوب دائماً إلى التنمية، والتي ظلت لفترات طويلة تتمحور حول جوانبها الاقتصادية، حيث تنخفض معدلات التنمية لأي دولة لنقص الموارد والبنية الأساسية والتعليم والصحة، ومما لا شك فيه أن كفاءة الموارد والقدرة الاقتصادية والبنية الأساسية والصحة العامة والتعليم، هي محددات أساسية للتنمية، ولكنها لم تعد كافية، بل أصبحت في بعض الدول ليست أهم عوامل التنمية. لقد تغيرت نظرة الدول في سعيها للتنمية، فلم يعد يكفي توفر موارد أو بنية أساسية بدون أداء مؤسسي جيد، فيما يعرف بـ «الحكومة». وبمنطق بسيط، فإنه بدون أداء حكومي جيد فلن يكون هناك استخدام جيد للموارد العامة لزيادة الإنتاج أو تحسين الإنتاجية وزيادة قدرة الدولة على التكامل في الأسواق العالمية.

وتُعرف «الحكومة» على أنها مستوى الأداء الجيد للحكومة بأجزائه وإداراته المختلفة، من خلال العملية التي يتم بها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها، وقدرة الحكومة على صياغة فعالة وتنفيذ سياسات سليمة واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم الكيانات الاقتصادية والاجتماعية. وعلى جانب آخر فإن الحكومة سوف تعطى مساحة

أكبر للمناقشة والأفكار الجديدة من خلال ثقافة ووعي الديمقراطية، مع فتح المجال لمساهمة فئات المجتمع الأخرى مثل المجتمعات المدنية أو القطاع التطوعي، والتي يمكن أن يكون لها دور أقوى في معالجة المشكلات. وفي هذا الإطار تعددت مكونات الحوكمة التي اهتمت بوضعها المنظمات الدولية والاقتصاديين المؤسسين في هذا الشأن. متمثلة في المكونات الأساسية التالية: (Kaufman, 2008; Yahyaoui & Chtourou, 2008; Diamond, 2004)

الشفافية Transparency: تعد الشفافية من أهم عناصر الحوكمة، والتي تعكس مدى شفافية ومسئولية أعمال وتصرفات الدولة أمام الأطراف الأخرى في الدولة. وفيما يخص التجارة فلا بد أن يكون التعامل مع الحكومة أكثر فعالية، من خلال وضوح وشفافية وتنفيذ الإجراءات والإعلان قبل وبعد اتخاذ الإجراءات، مع ضمان حرية الاطلاع عليها. وتعكس درجة الشفافية داخل أي مجتمع القدرة على الاختيار والاستقرار.

المساءلة Accountability: تعد الشفافية أهم مقومات المساءلة، والقدرة على المساءلة ما هي لإقدرة المواطنين في المجتمع على المشاركة مع حكومتهم، وحرية التعبير، والإعلام الحر. على الجانب الأخر تحتج المساءلة إلى التنافسية، من خلال القدرة على الاختيار بين كيانات سياسية واقتصادية بديلة وفقاً لأدائها.

سلطة القانون Rule of Law: تكون الحكومة فعالة، فقط عندما يحكمها القانون، وعندما يكون هناك سلطات مستقلة مهيبة لتطبيق القانون بشكل محايد، وبطريقة يمكن التنبؤ بها، من خلال حكومة فعالة وأسواق تعمل بشكل جيد في إطار مراعاة حقوق الإنسان، مما يتطلب وجود قواعد واضحة لكل ما يعد سلوكاً واضحاً في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. مع التزام الجميع باحترام القانون.

رأس المال الاجتماعي Social Capital: ويشمل الجمعيات والشبكات التي توجه العلاقات بين الأفراد في شكل الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، من خلال الثقة والمعاملة بالمثل واحترام القانون، والتعاون الطوعي لرأس المال لتعزيز الاستثمار والتجارة. تلك المشاركة وروح المدنية هي الأسس الحاسمة للتنمية والحوكمة.

التحكم في الفساد Control of Corruption: والذي يعد مؤشراً لمدى قدرة السلطة العامة في تحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك كل أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة. وتعكس قدرة الحكومة على التحكم في الفساد مدى فعاليتها ومدى الالتزام بالقانون واحترامه، ويُعد الفساد من أهم العوامل المؤثرة على التعاملات، خاصة الخارجية منها والتي تخص إجراءات الاستثمار والتجارة، من خلال الثقة في التعامل وفقاً لآليات وقواعد وقوانين.

المشاركة والحوار Participation and Dialogue: وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن الشعب من التعبير عن رأيه، وتصحيح الأخطاء التي توجد في تصميم السياسة، وتعزيز التلاحم الاجتماعي. ولا شك أن المشاركة تقلل من تضارب المصالح، وتجعل السياسات أكثر استقراراً واستدامة عندما تتمتع بثقة من الشعب وتأييد لها.

المصداقية Credibility: من خلال قدرة الحكومة على تنفيذ الإجراءات والسياسات والأحكام الموضوعية، مما يعمل على بناء جسور الثقة الحقيقية بين أفراد المجتمع والحكومة وجميع الوحدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

وتمثل العوامل السابقة مكونات أساسية للأداء الجيد للحكومة بشكل عام، وتعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتعزز من كسب الثقة الخارجية في الاقتصاد المحلي وتقليل المخاطر المتوقعة، وهكذا يعمل الأداء الحكومي الجيد إلى خلق دائرة حميدة للأعمال تنعكس على تحقيق التنمية داخل أي اقتصاد. أيضاً يمكننا القول أن الحوكمة لا يجب أن تؤخذ بشكل كلي، فهناك حوكمة التنظيم Organizational Governance فيما يخص بيئة الأعمال، والتي تتضمن الأداء الجيد لمنظمات الأعمال العام والخاص، وهناك الحوكمة المجتمعية Community Governance، والتي تتضمن الأنشطة على المستوى المحلي حيث لا تحمل بعض هيئات التنظيم شكلاً قانونياً، أو لا تأخذ بعض الوحدات شكلاً رسمياً. وكذلك يمكن أن تؤخذ الحوكمة على شكل نطاق خارجي من خلال الحوكمة العالمية Global Governance، والتي تخرج عن نطاق الحكومات الفردية إلى تحقيق مقومات الحوكمة على النطاق العالمي، وفي المنظمات العالمية (Diamond, 2004).

الأدبيات الاقتصادية لآليات العلاقة بين «الجودة المؤسسية» و«التجارة»

اهتم الفكر الاقتصادي بصفة عامة خلال العقود الثلاثة الأخيرة بتأثير العوامل المؤسسية على النمو والتنمية الاقتصادية، من خلال تأثير الأداء الحكومي السيئ على زيادة الوفورات السلبية للمعاملات الخاصة، وبالتالي زيادة تكاليف المعاملات، والتي تؤثر سلبياً وبشكل مباشر على متغيرات النمو والتنمية. وعلى نفس المنهج يمكن أن يمتد هذا المفهوم إلى تدفقات التجارة الدولية، حيث تتضمن المعاملات الدولية أنظمة وأدوات الحوكمة المتعددة، والتي تؤثر بشكل مباشر على فعالية المؤسسات المحلية في وجود الثقة والأمان لإبرام العقود وضمان حقوق الملكية في التبادل الاقتصادي، وتكلفة إجراءات معاملات التجارة (De Groot et al., 2003).

ورغم أن نظريات التجارة الخارجية منذ «ريكاردو» لم تشر إلى المحددات المؤسسية لتفسير التبادل التجاري، إلا إن البعض يُرجع أهمية العوامل المؤسسية وتأثيرها على التجارة منذ الثورة التجارية خلال (القرن الـ 11 إلى القرن الـ 14)، والتي أعادت التجارة بين دول البحر المتوسط وأوروبا نتيجة للتغيرات المؤسسية المرتبطة بالأحداث السياسية والاجتماعية، والتي تتطلب تجارة متبادلة وعمليات مكملة وموسعة للتجارة، وبذلك فإن العوامل المؤسسية خلال تلك الفترة كانت صانعة لقرار التجارة، ومحددة لعلاقات الكفاءة والربح (Greif, 1999).

وقد عمدت بعض الدراسات إلى تحليل أثر العوامل المؤسسية على تدفقات التجارة في إطار نظريات التجارة، وفقاً لمفهوم أن الاختلافات المؤسسية تعد مصدراً لاختلاف الميزة النسبية بين الدول. ووفقاً لنظرية «ريكاردو» فإن الاختلاف المؤسسي يمكن أن يوضح اختلاف التخصص الدولي وتدفقات التجارة حتى في ظل تساوي الإنتاجية والمستوى التكنولوجي، وفي هذه الحالة فسوف تستفيد كل من الدول المتقدمة والنامية من التبادل التجاري، حيث تخصص الأولى في قطاعات السلع المؤسسية مقارنة بالدول النامية، وبالتالي يتحقق عائد أفضل للدول المتقدمة، وعائد للدول النامية من خلال عدم إنتاج السلع ذات الكثافة المؤسسية. وقد تكون النتائج مختلفة وفقاً لتحليل «هكشر- أولين»، حيث تتحقق مكاسب التجارة بشكل كبير في الدول المتقدمة مقابل انخفاضها في الدول النامية، فوفقاً للتحليل المؤسسي يحصد عنصر العمل العائد الأكبر من التجارة في الدول المتقدمة، والتي تخصص في السلع ذات الكثافة المؤسسية (لأن الأداء المؤسسي أفضل وذو وفرة)، بينما يختفى العمل الجيد في الدول النامية وتنخفض الأجور، وتعد عوائد رأس المال ذات العائد الأكبر في هذه الدول (وهي بطبيعتها دول تتسم بندرة رأس المال). ووفقاً لقواعد الكثافة المؤسسية لنموذج «هكشر- أولين»، فإن الدول المتقدمة هي المستفيدة مقارنة بالدول النامية في إطار التحليل المؤسسي (Levchenko, 2007).

وعلى الرغم من تزايد الاهتمام بالمحددات المؤسسية في مجال الاقتصاد الدولي، فما زالت دراسة العلاقة بين الأداء المؤسسي والتجارة في مرحلة وليدة، نتيجة للمحدودية النسبية للحجج النظرية للعلاقة بين الأداء المؤسسي والتجارة. مع هذا، فقد ركزت دراسات عديدة على توضيح آلية تأثير الأداء المؤسسي على التجارة بصورة مباشرة وغير مباشرة. ويركز التأثير المباشر للجودة المؤسسية على التجارة من خلال انخفاض العوائد المتوقعة من التجارة في حالة سوء الأداء المؤسسي وتراجع مؤشرات الحوكمة. ويعد Anderson and Young (1999) أول من اهتم بدراسة العلاقة بين الأداء المؤسسي والتجارة، فقد أوضح أن تراجع تنفيذ التعاقدات وضعف روابط الاتصال الفعال، يمكن أن يكون له نفس تأثير فرض التعريفات الجمركية على زيادة المخاطر المرتبطة بالتبادل التجاري وانخفاض عوائد التجارة.

وباستخدام نموذج الجاذبية أوضح كلاً من Anderson and Marcouiller (2002) تأثير جودة المؤسسات على التجارة، حيث يعد الضعف المؤسسي أحد المعوقات المؤثرة معنوياً على انخفاض التجارة، وتعد زيادة شفافية بيئة الأعمال التجارية والقدرة على التنبؤ وتبسيط الإجراءات عوامل مهمة لتقليل تكلفة التجارة وخلق بيئة مناسبة مشجعة للتجارة (Matthias & Carsten, 2007). أيضاً أوضحت دراسة (De Groot et al., 2004)، أن الجودة المؤسسية مطلوبة لكل الشركاء التجاريين، وأنها تساعد بشكل مباشر على زيادة التجارة الثنائية. وفي هذا الإطار تتصف التجارة بين الدول مرتفعة

الدخل بارتفاع مستوى الحوكمة وانخفاض تكلفة المعاملات، بينما على الجانب الآخر تتضمن التجارة بين الدول منخفضة الدخل مستوى مرتفع من عدم الأمان، بالإضافة لارتفاع تكلفة المعاملات، ومن ثم انخفاض القدرة على تحقيق الربح.

وتعد «السياسة التجارية» أحد الآليات الموضحة للعلاقة بين الجودة المؤسسية والتجارة، فقد أشار Gilbert (2002) إلى أهمية الحوكمة كأساس لنجاح سياسات تحرير التجارة، كذلك تعد المخاطر المصاحبة للمعاملات الدولية نتيجة لسوء الأداء المؤسسي عوامل مؤثرة بشكل مباشر على التجارة. وقد أوضح كل من Anderson & Marcouiller (1997)، أن انعدام الأمان وعدم الاستقرار السياسي قد يمنع ويعرقل التجارة نتيجة لفقد الثقة في تحقيق العائد المتوقع من التجارة. وعلى جانب آخر يؤثر الفساد بشكل مباشر على المعاملات التجارية من خلال انتهاك وسرقة العلامات التجارية، ليس فقط لأنه يقلل من تدفقات السلع بشكل مباشر، ولكنه يحول الموارد من التوزيع بهدف الإنتاج، إلى الدفاع عن حقوق الملكية في ظل غياب الثقة والأمن. أيضاً تعد المرونة والثقة التعاقدية وتأثيرها على درجة المخاطرة، أحد العوامل المؤثرة بشكل مباشر على تدفقات التجارة، وقد أوضحت دراسة Bigsten et al. (2004) بالتطبيق على عدد من شركات الصناعات التحويلية في إفريقيا، أن ضعف المرونة التعاقدية تعد من أهم عناصر المخاطرة في هذه الأسواق، والتي تؤثر بشكل مباشر على نجاح التعاقدات التجارية ومن ثم على تدفقات التجارة في هذه الدول.

على الرغم من أن هناك دراسات عديدة دعمت التأثير الإيجابي للأداء المؤسسي على تدفقات التجارة، إلا أن ذلك كان مخالفاً لنتائج بعض الدراسات الأخرى. فقد أوضحت دراسة Rodrik & Trebbi (2002) أن التأثير الأقوى للأداء المؤسسي كان على الدخل، مقارنة بتأثيره الضعيف على التجارة. وأوضح Lambsdorff (1998) إن درجة الفساد في الدول المستوردة للسلع تؤثر على هيكل التجارة للدول المصدرة.

على الجانب الآخر، قد تؤثر الجودة المؤسسية على التجارة بطريقة غير مباشرة، من خلال تأثيرها على متغيرات أخرى محددة لتدفقات التجارة مثل الاستثمار والإنتاجية. وفي هذا الإطار، أوضح كل من Hall and Jones (1999)، أن سوء المؤسسات داخل الدولة يقلل من الإنتاجية الكلية، والذي يمكن أن ينعكس على الإنتاج ثم على التجارة. كذلك أوضحت دراسة Olson et al., (2000) إن انخفاض الإنتاجية الذي ينعكس على تنافسية الدول في الأسواق العالمية يعد انعكاساً بشكل مباشر لانخفاض الأداء المؤسسي في هذه الدول، والذي يعرقل بدوره عمليات التصدير والتجارة للخارج. أيضاً اختبر Wacziarg (2001)، تأثير التجارة على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال عوامل مؤسسية متمثلة في حجم الحكومة ودورها في النشاط الاقتصادي والسياسة الحكومية في إطار متغيرات الجودة المؤسسية.

ومن الملاحظ أن الأدبيات السابقة ركزت على تأثير الأداء المؤسسي على التجارة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، إلا إنها أغفلت نظريات أفضل تعتبر الفساد وسيلة لتجاوز الجمود والقيود الصارمة من قبل الحكومات، وقد أشار Bhagwati (1992) إلى أن الفساد يجب تحليله كنشاط غير منتج باحث عن الربح (Unproductive Profit-seeking Activity (DUP)، وفي نطاق التجارة الدولية يمكن توضيح الفساد من خلال التهرب الضريبي (الضريبة الجمركية)، والذي يتم اللجوء إليه للتغلب على القيود الجمركية المرتفعة ضمن سياسات بعض الدول.

وعلى الرغم من أن هذه النظريات لا يتم دراستها بشكل مباشر لتأثير الفساد على حجم التجارة الدولية، ولكنها تقدم الفساد كوسيلة لتيسير التجارة في بعض الحالات أو في بعض الدول (Lavallee (2005). ويساعد التحليل السابق في تفسير بعض النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات التطبيقية في هذا المجال، والتي أوضحت ضعف العلاقة بين الفساد وتدفقات التجارة، فقد يكون الفساد في هذه الدول وسيلة من وسائل تشجيع وتيسير التجارة في ظل قيود وإجراءات صارمة مفروضة من قبل الحكومات، وعلى الأخص في الدول النامية.

ويعرض الجدول التالي مجموعة من الدراسات التطبيقية لتأثير الأداء المؤسسي على التجارة، تعكس نظرة عامة على الدراسات التطبيقية من خلال عينة الدراسة وأهم نتائجها.

جدول رقم (1)
ملخص الدراسات التطبيقية
لتأثير الأداء المؤسسي على التجارة

المؤلف	عينة الدراسة	النتائج الرئيسية
العلاقة المباشرة بين الأداء المؤسسي والتجارة		
Anderson & Marcouiller (1997).	نموذج التوازن العام للتجارة، مع أخذ متغير الاختلاس كمتغير داخلي.	يؤثر عدم الأمان من خلال الاختلاس والسرقة للعلامات التجارية على انخفاض التجارة، وذلك ليس فقط لأنه يقلل من تدفقات السلع بشكل مباشر، ولكنه أيضا يحول الموارد من التوزيع المنتج لها إلى الدفاع عن حقوق الملكية في ظل غياب الثقة والأمن.
Anderson & Young (1999).	نموذج بسيط مقارن	يؤدي تراجع تنفيذ التعاقدات، وضعف روابط الاتصال الفعال إلى نفس تأثير فرض التعريفات الجمركية على زيادة مخاطر وانخفاض عوائد التجارة.
Anderson & Marcouiller (2002).	التطبيق على 48 دولة نامية ومتقدمة (1996)	يعد الضعف المؤسسي أحد المعوقات المؤثرة معنويًا على انخفاض التجارة.
Bigsten et al., (2004).	مجموعة من شركات الصناعات التحويلية في أربع دول إفريقية (1995-1992)	يعد ضعف المرونة التعاقدية من أهم عناصر المخاطرة في هذه الأسواق، والتي تؤثر بشكل مباشر على نجاح التعاقدات التجارية ومن ثم على تدفقات التجارة في هذه الدول.
De Groot et al., (2003).	مجموعة مكونة من 100 دولة متقدمة ونامية (1998)	تؤثر الجودة المؤسسية تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا على التجارة. وتنصف التجارة المتبادلة بين الدول مرتفعة الدخل بارتفاع في مستوى الحوكمة وانخفاض في تكلفة المعاملات، بينما التجارة بين الدول منخفضة الدخل تتضمن تكلفة معاملات مرتفعة في ظل مستوى مرتفع من عدم الأمان، وذلك نتيجة لانخفاض مستوى الحوكمة.
Gilbert (2002).	102 دولة (2000-1070)	يرجع فشل سياسات التجارة إلى انخفاض الجودة المؤسسية، والذي قد يكون بسبب اعتماد هذه الدول على صادرات المواد الأولية إلى دول أوروبا وخاصة الدول التي ظلت لفترات طويلة تحت الاحتلال البريطاني خلال القرن التاسع عشر.
Matthias et al., (2007).	اقتصادات دول مجموعة أبيك (APEC)	تحسن التجارة المرتبط بالشفافية داخل دول أبيك سوف يؤثر معنويًا على زيادة التجارة البيئية لدول أبيك.
Levchenko & Toan do (2005)	تحليل جزئي على مستوى مجموعة من الشركات	هناك تأثير إيجابي للتجارة على الأداء المؤسسي من خلال جودة المنافسة والقوة السياسية.

المؤلف	عينة الدراسة	النتائج الرئيسية
العلاقة الغامضة بين الأداء المؤسسي والتجارة		
Lambsdorff (1998).	2 دولة مستوردة نامية 6 دولة مصدرة متقدمة	أن تؤثر درجة الفساد في الدول المستوردة للسلع بشكل معنوي على هيكل التجارة للدول المصدرة.
Lavallée (2005).	145 دولة (1984-2002)	يمكن تحليل الفساد كنشاط غير منتج هادف للربح Unproductive Profit-seeking Activity DUP - يتم اللجوء إليه في حالة تعقد الإجراءات والقيود الحكومية وعدم وضوحها.
Rodrik et al., (2002).	نموذج من ثلاث عينات: 64 دولة، 80 دولة، 180 دولة	يعد تأثير الأداء المؤسسي غير معنوي على التجارة مقارنة بالدخل، على الرغم من أن التجارة يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على الجودة المؤسسية
التأثير غير المباشر للأداء المؤسسي على التجارة من خلال النمو الاقتصادي		
Das & Basu (2010).	127 دولة، (76 دولة نامية) (22 دولة OECD) (29 دولة أقل تقدمًا) (دول صغيرة ومتوسطة) خلال خمس فترات	تؤثر المؤسسات الاقتصادية بشكل مباشر ومعنوي على التنمية مقارنة بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية. من الممكن القول بأن الدول التي تمتلك جودة مؤسسية تستطيع أن تكون في وضع أفضل وتحقق عائد أفضل من التكامل التجاري.
Dollar (2003).	102 دولة (1980-2002)	هناك قليل جدًا من الدلائل التي تفرق تأثير سلبى للمؤسسات على التنمية، والتي يمكن إرجاعها إلى مشكلات خاصة بالقياس والعينة.
Olson et al., (2000).	تحليل قطاعي على الدول النامية	يفسر اختلاف مستوى جودة الحوكمة، اختلاف سرعة وكفاءة النمو في بعض الدول النامية دون الأخرى.
Hall and Jones (1999)	127 دولة متقدمة ونامية.	يرجع الاختلاف في التراكم الرأسمالي والإنتاجية إلى اختلاف الجودة المؤسسية والسياسات الحكومية بين الدول.

اتجاهات التجارة والجودة المؤسسية في مصر

اتجاهات التجارة في مصر

تلعب السياسة التجارية دورًا مهمًا في جذب المزيد والأفضل من الاستثمارات، وقد لعبت التجارة دورًا مؤثرًا على التنمية الاقتصادية في مصر. وتعد صادرات السلع والخدمات المحرك للنمو الاقتصادي، كما أن سياسة الصادرات المؤدية للنمو (Export-led Growth) كانت بمثابة العامل الأساسي والمحرك للاقتصاد خلال الفترة 2004-2008.

وعلى الرغم من أن مؤشرات السياسة الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي قد حققت تقدمًا وإصلاحًا واضحًا في السياسة التجارية في مصر، إلا أن الحكومة لا تزال لديها العديد من التحديات. وفي هذا الإطار تحتاج السياسات والإجراءات الحكومية إلى المزيد والمزيد من الإصلاحات، خاصة في مجال الإصلاح المؤسسي، والذي يؤثر بشكل مباشر على بيئة الأعمال في مصر.

جدول رقم (2)
التجارة (التحويلية والخدمات التجارية) ومعدل انفتاح التجارة في مصر
(القيمة بليون دولار) (2000-2014)

السنة	الصادرات			الواردات			معدل انفتاح التجارة
	الصادرات التحويلية	الصادرات التجارية	الصادرات / الناتج	الواردات التحويلية	الواردات التجارية	الواردات / الناتج	
2000	5276	6879	16	57814	1617	23	39
2001	8254	8158	17	37613	3566	22	40
2002	5465	1279	18	77012	0136	23	41
2003	4087	10837	22	95012	0386	24	46
2004	6619	04614	28	94515	4707	30	58
2005	91212	44914	30	44922	5079	33	63
2006	72816	83415	30	30027	10288	32	62
2007	22419	66019	30	10037	08813	35	65
2008	24626	67024	33	38248	33516	39	72
2009	06223	30221	25	94644	12765	32	57
2010	42826	61823	21	92352	13003	26	48
2011	61129	26519	22	90358	54613	30	45
2012	39728	33621	23	20069	55715	32	44
2013	28492	26218	21	29558	16408	25	43
2014	27091	21898	21	67495	17491	28	43

المصدر: World Trade Organization (WTO), Trade Statistics, 2014

- معدل انفتاح التجارة = التجارة (الصادرات + الواردات) / الناتج

- يعد الاقتصاد المصري من الاقتصادات التي أخذت سياسات وخطوات فعالة لتحرير اقتصادها، وفتح تجارتها الخارجية. وفي هذا الإطار عمدت مصر إلى الانضمام إلى العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية، خاصة بالنسبة لشركائها التجاريين الأساسيين مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وقد ارتفع معدل انفتاح التجارة من 39% عام 2000 إلى 72% عام 2008، ويعد انخفاض هذا المعدل عام 2009 راجعاً إلى الأزمة المالية العالمية في ذلك العام، إلا أن التغيرات السياسية وما تبعها من عدم استقرار اقتصادي وسياسي منذ 2011 في مصر لم يسمح بمعاودة الارتفاع لمعدل انفتاح التجارة، الذي وصل إلى 43% خلال عام 2014 (أنظر جدول 2). وعلى الجانب الآخر، ساعدت الاتفاقات التجارية الإقليمية على زيادة التجارة من الدول الإقليمية، فقد بلغت التجارة المصرية مع الدول العربية 11.4% من إجمالي تجارة مصر خلال عام 2010. مقارنة بنسبة 5,3% في 2001، و 9,8% في 2004 (OECD, 2010; WTO, 2014)
- شهدت الصادرات التحويلية وصادرات الخدمات التجارية في مصر زيادة مطردة منذ عام 2000، حيث ارتفعت صادرات الصناعات التحويلية من 5,276 بليون دولار عام 2000 إلى 29,611 بليون دولار عام 2011. أيضاً ارتفعت صادرات الخدمات التجارية من 9,687 بليون دولار عام 2000 إلى 23,618 بليون دولار عام 2010، ويرجع الانخفاض في الصادرات منذ عام 2011 إلى الأحداث السياسية غير المستقرة في مصر والتي أثرت على كافة المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد المصري. إلا أن عام 2014 شهد ارتفاعاً ملاحظاً في الصادرات الخدمية حيث ارتفع من 2,262 بليون دولار خلال عام 2013 إلى 21,898 بليون دولار في عام 2014.

جدول رقم (3)
الأرقام القياسية للتجارة في مصر (2001-2014) (سنة الأساس 2000=100)

السنة	مؤشر شروط التجارة	مؤشر القوة الشرائية للصادرات
2001	90	90
2002	100	110
2004	110	150
2006	140	200
2008	150	250
2010	140	300
2012	150	290
2014	150	275

المصدر: UNCTAD State-Country Profile, 2016.

- ارتفعت الأرقام القياسية للتجارة في مصر منذ عام 2001، فقد ارتفعت شروط التجارة منذ عام 2001 وحتى 2008، وشهد عام 2010 انخفاضاً في شروط التجارة والذي يعد نتاجاً طبيعياً للأزمة المالية العالمية، إلا أنه ارتفع مرة أخرى منذ عام 2011، ليستقر على نفس المعدل وحتى 2014. كذلك ارتفع مؤشر القوة الشرائية للصادرات المصرية بشكل ملاحظ منذ 2002 ليصل إلى أعلى معدل له خلال عام 2010 وهو ضعف المعدل المحقق في 2004، إلا أن هذا المؤشر بدأ في الانخفاض منذ عام 2012 وحتى 2014 (انظر جدول 3).

جدول رقم (4)
أكبر خمس شركاء تجاريين لمصر عام 2014 (صادرات، مليون دولار)

إيطاليا	السعودية	الهند	تركيا	ألمانيا
542,2	841,1	712,1	300,1	189,1

المصدر: United Nations, Conference on Trade and Development, 2016.

- تعد الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا والصين والمملكة المتحدة، أهم الشركاء التجاريين لمصر بصفة عامة، وتأتي الدول الآسيوية الصاعدة ثالث أهم شريك تجارى لمصر بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي خلال السبع سنوات الأخيرة، وقد مثلت تجارة مصر مع الدول الآسيوية غير العربية 18,5% من إجمالي تجارة مصر. وتمثل الصين وحدها 6,5% من تجارة مصر الخارجية، تليها الهند بنسبة 4,2%، وكوريا بنسبة 2,8%. وتمثل كلاً من إيطاليا والسعودية والهند وتركيا وألمانيا أهم الشركاء التجاريين لمصر في الصادرات على الترتيب خلال عام 2014 (انظر جدول 4).

- تتركز الصادرات المصرية في منتجات زراعية (أرز - فاكهة - بصل مجفف)، وكيماويات، ومعادن ومنتجاتها، وقطن، ومنسوجات وملابس، كذلك تتركز صادرات الخدمات التجارية في خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. على الجانب الأخرى تشمل أهم الواردات المصرية، (وقود - مواد غذائية - حبوب - كيماويات - آلات ومعدات كهربائية). وشهد عام 2014 تركيزاً في الصادرات المصنعة لتمثل نسبة 47% من إجمالي الصادرات المصرية، يليها الوقود بنسبة 28%، ثم المنتجات الزراعية بنسبة 17%، ثم المعادن بنسبة 4% (United Nations, 2016).

مؤشرات الأداء المؤسسي في مصر

تسجل مؤشرات الحوكمة (الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، قواعد القانون، التحكم في الفساد، الشفافية) في مصر انخفاضاً وتواضعاً ملموساً خلال العقد الأخيرين وعلى الأخص خلال الثلاث السنوات الأخيرة منذ عام 2011، ويرجع ذلك إلى ما شهدته مصر من عدم استقرار سياسي وأمني واقتصادي. وقد سجل مؤشر

الحكومة 87،- في 2013، ورغم ارتفاع هذا المؤشر خلال الـ 15 سنة الأخيرة حيث بلغ 37،- خلال عام 2000⁽¹⁾، إلا أن المؤشر لا يزال متواضعًا للغاية مؤثرًا على العديد من المؤشرات الاقتصادية خاصة التجارة والاستثمار (انظر جدول 5).

جدول رقم (5)
مؤشرات الحوكمة (وفقًا لمؤشرات البنك الدولي) في مصر (2000-2013)

الرتبة المئوية Percentile rank (0-100)	درجة الحوكمة Governance Score (-2.5+2.5)	السنوات	
17.5	1.04-	2013	المشاركة والمساءلة
26.5	0.77-	2012	
14.6	1.13-	2011	
19.2	-1.20	2010	
21.6	-0.96	2005	
24.5	-0.82	2000	
7.1	1.65-	2013	الاستقرار السياسي
7.6	1.46-	2012	
9.3	1.45-	2011	
19.1	0.91-	2010	
24.0	0.75-	2005	
4.8	0.70-	2000	
21.1	.87-	2013	فعالية الحكومة
23.4	.81-	2012	
35.5	.57-	2011	
40.1	0.43-	2010	
39.0	0.43-	2005	
46.8	0.21-	2000	
27.8	0.33-	2013	الجودة التنظيمية
33	0.49-	2012	
41.7	0.33-	2011	
46.9	0.18-	2010	
39.2	0.41-	2005	
35.8	0.35-	2000	
33.3	0.60-	2013	سلطة القانون
39.8	0.46	2012	
42.7	0.40-	2011	
51.7	0.11-	2010	
53.6	0.03+	2005	
52.6	0.01-	2000	
32.1	0.78-	2013	التحكم في الفساد
33.5	0.72-	2012	
28.0	0.69-	2011	
34	0.56-	2010	
38.0	0.52-	2005	
43.4	0.39-	2000	

المصدر: World Bank, Governance Indicators, 2013-2000

(1) يقع نطاق مؤشر الحوكمة بين حدين الأقصى والأدنى -2.5، +2.5.

- تُعد دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أقل دول العالم في الديمقراطية، وأدت الأوضاع السياسية المضطربة في كثير من هذه الدول منذ عام 2011 لمزيد من التراجع في الترتيب العالمي، فقد تراجعت مؤشرات الحوكمة بشكل ملاحظ بعد 2011 في كثير منها، خاصة مصر، والجزائر، وتونس، والأردن. كذلك كان هناك انخفاض في البحرين والكويت ولبنان وقطر، ولم تشهد هذه المؤشرات تحسناً خلال الفترة 2010-2014، إلا في إسرائيل والإمارات (انظر جدول 6).

جدول رقم (6)

أهم مؤشرات الحوكمة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2010، 2014) (Mena Countries)

التحكم في الفساد Control of Corruption		الاستقرار السياسي Political Stability		المشاركة والمساءلة Voice and Accountability		
2014	2010	2014	2010	2014	2010	
32	34	8	19	15	19	مصر
32	37	10	11	23	18	الجزائر
76	73	13	10	70	66	إسرائيل
62	61	26	34	20	27	الأردن
13	20	7	6	34	35	لبنان
50	53	30	27	28	28	المغرب
-2	13	-3	21	3	5	سوريا
56	55	15	44	8	10	تونس
84	80	76	73	29	23	الإمارات
50	69	52	60	29	32	الكويت
64	64	15	28	20	25	البحرين
83	91	83	86	22	24	قطر
79	79	89	90	86	89	مالطا

المصدر: World Bank, Governance Indicators, 2014.

- يقيس مؤشر الفساد (Corruption Perceptions Index) مستويات الفساد في القطاع العام في 183 دولة حول العالم. ووفقاً لهذا المؤشر يتراوح الدرجة بين صفر-100، ويشير الصفر إلى أن الدولة لديها مستوى مرتفع جداً من الفساد، بينما تشير 100 إلى دولة خالية من الفساد.

- شهدت مصر تراجعاً في مؤشر الفساد خلال الفترة 2007-2011، ورغم أن ترتيب مصر عالمياً في 2006 هو 70 بدرجة 3,4، إلا أن هذا الترتيب تراجع ليصل لـ 118 في 2012 ثم انخفض لـ 94 في 2014 بدرجات متساوية في متوسطها مقارنة بعام 2006 حيث بلغت 3,2، 3,7 خلال 2014، 2012 على الترتيب (انظر جدول 7) (CPI, 2011, 2014).

جدول رقم (7)

مؤشر الفساد في مصر (CPI) (1996-2014) Corruption Perceptions Index

الترتيب Rank	الدرجة Score	السنوات
41	2.84	1996
63	3.1	2000
70	3.4	2005
70	3.3	2006
105	2.9	2007
115	2.8	2008

الترتيب Rank	الدرجة Score	السنوات
111	2.8	2009
98	3.1	2010
112	2.9	2011
118	3.2	2012
114	3.2	2013
94	3.7	2014

المصدر: Corruption Perception Index (CPI)

- انتقلت مصر من مرحلة التحرير الجزئي (الحرية القانونية، والسياسية، والاقتصادية) خلال الفترة 2008-2010 إلى مرحلة عدم الحرية. ومما لا شك فيه أن الأوضاع السياسية غير المستقرة التي شهدتها مصر منذ 2011 كانت سبباً أساسياً في هذا التراجع بعد أن خطت مصر خطوات جادة نحو التحرير، خاصة التحرير الاقتصادي (أنظر جدول 8).

جدول رقم (8)

مؤشر «بيت الحرية» للحرية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (2002-2015)

2015	2014	2013	2012	2011	2009	2008	2007	2002	الحالة
عدم حرية	عدم حرية	عدم حرية	عدم حرية	عدم حرية	حرية جزئية	حرية جزئية	عدم حرية	عدم حرية	درجة الحرية
73	68	62	57	65	60	59	62	56	البيئة القانونية
24	22	22	20	23	21	21	22	22	البيئة السياسية
33	30	24	22	24	21	20	22	22	البيئة الاقتصادية
16	16	16	15	18	18	18	18	13	

المصدر: Freedom House Index of political Freedom, 2002-2015

- يُعد الأداء المؤسسي أحد العناصر المهمة المؤثرة على حجم تكلفة المعاملات التي تؤثر بدورها على حركة الاستثمار والتبادل التجاري مشتملة على تكاليف الحجز، ورسوم التراخيص، والرسوم القانونية، وضرائب المبيعات والنقل. ويُعد انخفاض الجودة المؤسسية سبباً مباشراً في ارتفاع كلفة المعاملات والتبادل إضافة لوجود ما نسميه بتكلفة المعاملات غير الرسمية، وبالمقابل يسهل الأداء المؤسسي الجيد الأعمال ويخفض تكلفة المعاملات.

- سجلت مصر ارتفاعاً في تكلفة المعاملات مقارنة بكثير من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث بلغت هذه التكلفة 11,74% عام 2011، مقارنة بـ 7,10، 5,05، 5، 3,01، صفر، في كل من تونس والإمارات والبحرين وعمان وقطر على التوالي خلال نفس العام (أنظر جدول 9).

- يُعد انخفاض نسبة تكلفة المعاملات في مصر عام 2014 انخفاضاً طفيفاً غير مؤثر مقارنة بعام 2011، على الرغم من الانخفاض الملاحظ لتكلفة المعاملات في العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل الأردن، ولبنان، وإيران، وإسرائيل، حيث بلغت 10,24، 6,74، 4,60، 5,90، على التوالي خلال عام 2014 (أنظر جدول 9).

جدول رقم (9)

تكلفة المعاملات كنسبة من قيمة الملكية في مجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2011، 2014)

قطر	عمان	البحرين	الإمارات	تونس	إسرائيل	إيران	لبنان	المغرب	الأردن	مصر	
0	3	5	5	7.1	9.6	9.9	11.6	12.3	15.2	11.7	2011
0.25	3	5.2	6	9.1	6.7	4.6	5.9	14.7	10.2	10.4	2014

المصدر: Global Property Guide Research

- وفقاً لتقرير التنافسية العالمية، تُقدر الجودة المؤسسية لمصر خلال عام 2014 / 2015 بدرجة 3,4 (يتراوح المؤشر بين 1 جودة مؤسسية ضعيفة، 7 جودة مؤسسية مرتفعة)، بترتيب 100 من 144 دولة، وهو يعني أداء مؤسسي ضعيف. كذلك تنخفض مؤشرات عدم الاستقرار السياسي والبيروقراطية الحكومية والفساد كأهم العوامل التي تعكس جودة مؤسسية ضعيفة في مصر، وتؤثر بشكل مباشر على قطاع الأعمال المصري، حيث بلغت 2,1، 2,7، 7,7 على التوالي. أيضاً تعد المدفوعات غير القانونية لتيسير الأعمال، إضافة إلى تكاليف الإزهاق لها تأثير سلبي مباشر على قطاع الأعمال للعديد من الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، والتي بلغت 3,8، 3,6، على التوالي (1 = منخفض جداً، 7 = مرتفع جداً) (The Global Competitiveness Report, 2014-2015).
- تُعد قواعد القانون أفضل المؤشرات المؤسسية في مصر، حيث سجل هذا المؤشر أعلى درجات مقارنة بالمؤشرات الأخرى (جدول 5). وسجلت كفاءة الإطار القانوني لقطاع الأعمال الخاص في مصر 4 (1 = عدم كفاءة، 7 = كفاءة مرتفعة)، بترتيب 50 على 142 دولة (The Global Competitiveness Report 2014-2015). وبصفة عامة، فإن بيئة الأعمال في مصر تواجه صعوبات عديدة خلال العقود الـ 3 الأخيرة، والتي تستلزم العمل على تخطيها لإمكان التكامل مع الاقتصاد العالمي. وإن كانت الإجراءات الخاصة بالأعمال شهدت تحسناً خلال الـ 5 سنوات الأخيرة، حيث انخفضت مدة الحصول على التراخيص من 150 يوم عام 2000 إلى 113 يوم في 2004، ثم إلى 43 يوم في 2011، كذلك انخفض الوقت اللازم لبدء الأعمال من 45 يوم في عام 2000 إلى 7 أيام في 2011، إلا أن ذلك لا يُعد كافياً لخلق بيئة مؤسسية إجرائية مناسبة لتيسير الأعمال في مصر (World Development Indicators, 2012).

دور السياسة التجارية في إصلاح البناء المؤسسي للتجارة الدولية

تلعب التجارة دوراً مؤثراً على التنمية الاقتصادية في مصر، حيث تعد صادرات السلع والخدمات هي المحرك للنمو الاقتصادي، الأمر الذي جعل صانع السياسة في مصر يركز على سياسة التصدير المؤدى للنمو منذ بداية القرن الحالي (2000-2004). تلك الفترة التي شهدت فيها السياسة التجارية العديد من الإصلاحات. وفي واقع الأمر فإن أهمية إصلاحات السياسة التجارية ليست فقط في كونها مؤثرة بشكل مباشر على تدفقات التجارة في مصر، بل تتعدى ذلك من خلال دورها المباشر في جذب حجم ونوعية أفضل من الاستثمار، من خلال تأثيرها على تهيئة مناخ مناسب للأعمال المحلية والخارجية (OECD, 2010). وقد اتخذت مصر خطوات كبيرة منذ بداية العقد الماضي لفتح اقتصادها في مجال التجارة الدولية، وعمدت السياسة التجارية إلى تخفيض التعريفات الجمركية بشكل كبير، وإن ظلت مرتفعة إذا ما قورنت بدول أخرى استطاعت تحقيق نمواً ملحوظاً في صادراتها. وعمدت مصر أيضاً إلى إبرام اتفاقيات تجارية عديدة مع أكبر شركائها التجاريين، وارتفعت مستويات التكامل من 40% من إجمالي الناتج الإجمالي عام 2000 إلى 67% في 2009 (OECD, 2010). وأمام الجهود السياسية لإصلاح السياسة التجارية، ظلت هذه الجهود محدودة التأثير مقارنة بالعديد من الدول النامية، وظهرت مجموعة من التحديات أمام صانع السياسة تمثلت في العوائق المؤسسية في مجال التجارة والأعمال والتي أصبحت تلعب دوراً مهماً بل محرراً في تدفقات التجارة والأعمال في مصر، فقد أصبح نجاح وفعالية السياسة التجارية مرتبط بتقليل القيود والعوائق المؤسسية التي يمكن أن تعرقل توجهات الانفتاح للسياسة التجارية.

وتتمثل أهم العوائق المؤسسية أمام التجارة الدولية لمصر في الإجراءات المستندية والوقت والتكلفة (بخلاف التعريفات الجمركية). وقد بدأت الحكومة المصرية في إجراء عديد من الاتفاقيات والإجراءات للتغلب على العوائق المؤسسية وفقاً لخطة الإصلاح المؤسسي منذ 2008، وحققت بالفعل تقدماً ملحوظاً حيث انخفض مؤشر العوائق المؤسسية غير التعريفية في مجال التجارة الدولية بصفة عامة في مصر من 86 عام 2006 إلى 24 عام 2010 (البنك الدولي، 2014). وعلى الرغم مما حمله المناخ السياسي في مصر منذ 2011 من عرقلة في مسيرة الإصلاح المؤسسي، إلا أن التحول السياسي والاجتماعي الذي تشهده مصر الآن يمثل فرصة لصانع السياسة لمعالجة العديد من العقبات المؤسسية في مجال التجارة الدولية. وفي هذا الإطار عمدت السياسة إلى (البنك الدولي، 2014):

- تخفيض عدد المستندات المطلوبة إلى 8 للتصدير، و10 للاستيراد، مقارنة بـ 14 للتصدير، و16 للاستيراد قبل 2012.
- خفض تكلفة الإجراءات المستندية والشحن، وإصدار القانون الخاص بإمكان مشاركة القطاع الخاص في أنشطة النقل البحري وإدارة الموانئ ومناولة البضائع، بعد أن كانت مقصورة على القطاع العام.

- نفذت الحكومة عام 2010 خطة شاملة لإعادة تنظيم إدارة الجمارك للوفاء بالمعايير الدولية وتطبيق أنظمة جديدة لتكنولوجيا المعلومات داخل المواني الرئيسية، مع استثناء ما عانتها المواني المصرية من اضطرابات وإضرابات واحتجاجات إبان 2011. وفي هذا الإطار احتلت مصر المركز الخامس في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية عام 2012 الصادر عن البنك الدولي، من بين 37 اقتصاد من الاقتصادات المتوسطة والمنخفضة الدخل⁽¹⁾.

رغم الجهود السياسية المبذولة للتغلب على العوائق المؤسسية في نطاق الأعمال، والذي انعكس مردوده في العديد من المؤشرات، والتي أوضحها أخيراً تقرير الأعمال الدولي من قبل البنك الدولي 2016، حيث تعد مصر من بين 7 دول (الصين، كولومبيا، جورجيا، الهند، بولندا، رواندا) التي حققت تقدماً ملحوظاً في قواعد الأعمال، إلا أنها جهوداً ومؤشرات لا تزال متواضعة إذا ما قورنت بدول أخرى، حيث يتراجع ترتيب مصر في مؤشر قواعد الأعمال من 128 عام 2014 إلى 131 في 2016، الأمر الذي يعكس تقدماً نسبياً سريعاً للعديد من الدول النامية في هذا الإطار (World Bank, 2016). فعلى سبيل المثال بالرغم من تخفيض عدد المستندات المطلوبة لعمليات التصدير والاستيراد، فهو يزيد مقارنة بالمتوسط الإقليمي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي يبلغ 6 مستندات للتصدير، و8 للاستيراد، كذلك إذا قورنت بدولة مثل فرنسا التي لا تستلزم عمليات التصدير والاستيراد أكثر من مستنديين فقط، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على التكلفة والوقت اللازمين للقيام بأعمال التصدير والاستيراد (البنك الدولي، 2014). وفي هذا الإطار، ومع جهود سياسة تقليل العوائق المؤسسية في مجال التجارة الدولية، إلا أن صانع السياسة لا يزال أمامه العديد من التحديات لمواجهة هذه العوائق سواء بصورة عامة من خلال مكافحة الفساد وتطبيق القانون، أو بشكل خاص من خلال تبسيط الإجراءات ومتطلبات التوثيق، والعمل على الوصول إلى ما نسمية بالمستند الوحيد والذي يُعد نموذجاً لتيسير التجارة، وتطبيق نظام تبادل والتعامل مع البيانات والمعلومات إلكترونياً لدى جميع الجهات المعنية، التي تساعد بشكل مباشر في تقليل الفساد في معاملات التجارة.

نموذج القياس

يركز البحث على تأثير المحددات المؤسسية على تدفقات التجارة الدولية، والذي تم تحليله في شقه النظري في الجزء السابق، ويركز هذا الجزء على دراسة تأثير المحددات المؤسسية على تدفقات التجارة الدولية في مصر خلال الفترة (1995-2014)، اعتماداً على الخلفية النظرية، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

تحليل الانحدار لتأثير المتغيرات المؤسسية على تدفقات التجارة

كما اتضح سابقاً، تعد التجارة هي العامل التابع في النموذج، والتي تقاس بدرجة انفتاح التجارة خلال الفترة (1995-2014). وتعرف درجة انفتاح التجارة بنسبة مجموع الصادرات والواردات للنتائج المحلي الإجمالي:

$$\text{انفتاح التجارة} = (\text{الصادرات} + \text{الواردات}) / \text{النتائج المحلي الإجمالي}.$$

هناك أربعة متغيرات تفسيرية (مستقلة)، يمكن أن تعكس التغيرات في العامل المتغير، والتي يتم تقسيمها إلى متغيرات تقليدية مؤثرة على التجارة، مثل دخل الشركاء التجاريين وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومتغيرات غير تقليدية مرتكزة على المتغيرات المؤسسية، من خلال مؤشرات الحوكمة والحرية السياسية، والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

متغيرات تقليدية

- دخل الشركاء التجاريين: يؤثر دخل دول شركاء التجارة بشكل مباشر على التجارة الثنائية بين أي دولتين، فالدول ذات الدخل المرتفع أو الناتج المحلي الإجمالي تتجه إلى مزيد من تجارتها بعضها مع بعض، وقد قدم العديد من الاقتصاديين البراهين لدعم هذه العلاقة، خاصة ما قدمه Tinbergen & Nobel Laureates (2009). ووفقاً لذلك فمن المتوقع أن يكون معامل الناتج المحلي الإجمالي للشركاء التجاريين لمصر موجباً. ويعتمد النموذج على قياس متوسط الناتج المحلي الإجمالي لأهم الشركاء التجاريين في مصر، وهما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

(1) يقيس مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، كفاءة عملية التخليص الجمركي، وجودة البنية الأساسية ذات الصلة بالتجارة والنقل، وسهولة تجهيز الشحنات، وكفاءة الخدمات اللوجستية، والقدرة على تعقب وتتبع الشحنات، ودقة وتوقيت الشحنات.

- الاستثمار الأجنبي المباشر: يقاس هذا المتغير بمعدل الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي، وسوف يتم أخذ هذا المتغير بفترة إبطاء، حيث يظهر تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة بعد فترة من تدفق هذه الاستثمارات. ويستند متغير الاستثمار الأجنبي المباشر على افتراض أن هذه الاستثمارات تزيد القدرة الإنتاجية، نتيجة لزيادة عرض السلع والخدمات الناتج من زيادة الواردات من السلع الوسيطة لزيادة الإنتاج. وبعد اكتساب التكنولوجيا وتدفقات رؤوس الأموال اللازمة للنمو الاقتصادي حلقة الوصل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي للدول المضيفة (Hermes & Lensink, 2003; Andreas & Theo, 2006). لذلك من المتوقع أن تكون هناك علاقة إيجابية بين انفتاح التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.

متغيرات غير تقليدية

رغم اتفاق أدبيات الاقتصاد على أهمية العوامل المؤسسية، إلا أن الاختلاف يأتي من أدوات قياس هذه العوامل. ويعتمد هذا البحث على مؤشرين للجودة المؤسسية متمثلين في: «مؤشرات الحوكمة»، و«مؤشر دار الحرية للحرية السياسية». ومن المتوقع أن يكون هناك تأثير إيجابي للجودة المؤسسية على التجارة.⁽¹⁾

ويعمل تحسين الجودة المؤسسية على انخفاض عدم التأكد بشأن إبرام وتنفيذ العقود، الذي يقلل من تكاليف المعاملات بشكل مباشر من خلال تأمين حقوق الملكية، وبشكل غير مباشر عن طريق الثقة في المعاملات الاقتصادية. وكما استطاعت الدول أن تحسن أداءها المؤسسي، ساعد ذلك على تسهيل الأنشطة الاقتصادية ومن ثم التأثير بشكل إيجابي على التجارة (De Groot et al., 2003).

- مؤشرات الحوكمة: يعتمد البحث على مؤشرات الحوكمة والتي تمثل قاعدة بيانات متاحة، تلك البيانات التي يتم الحصول عليها عن طريق البنك الدولي World Bank by Kaufman et al. يتم الحصول على هذه البيانات من 17 مصدر مختلف مجمعة من قبل 15 منظمة، وتشمل مؤشرات الحوكمة: المحاسبة، قواعد القانون، التحكم في الفساد، الفاعلية الحكومية، الاستقرار السياسي، والجودة التنظيمية. وقد تم توضيح المفاهيم الخاصة بهذه المؤشرات في جزء سابق من هذه الدراسة.

- الحرية السياسية: نعتمد على مؤشر دار الحرية للحرية السياسية والذي يتراوح بين 1-7، وتوضح المعادلة التالية نموذج القياس المستخدم في إطار نموذج المعادلة الواحدة:

$$OPE_t = \alpha_0 + \alpha_1 GDP_p + \alpha_2 FDI_{t-1} + \alpha_3 GOV_t + \alpha_4 PFI_t + \mu_t$$

حيث OPE انفتاح التجارة، GDP الناتج المحلي الإجمالي لأهم الشركاء التجاريين لمصر، FDI معدل الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي، GOV مؤشر الحوكمة، PFI مؤشر دار الحرية للحرية السياسية، $\alpha_4, \alpha_3, \alpha_2, \alpha_1, \alpha_0$ تمثل الثابت ومعاملات المتغيرات المستقلة السابقة على الترتيب، كما تمثل μ معدل الخطأ.

وفي واقع الأمر فإن التعامل مع بيانات السلاسل الزمنية، يثير عددًا من القضايا الاقتصادية القياسية التي يمكن أن تؤثر على تقدير معاملات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى، ومن أهمها عدم سكون السلسلة الزمنية والذي قد يؤدي إلى نتائج متحيزة، كما يمكن أن تظهر مستوى مرتفع زائف R^2 .

لذلك فلا بد من تقدير مدى سكون السلسلة قبل التقدير، فإذا كانت السلاسل الزمنية ساكنة من البداية في مستواها فتعتبر 1 (0)، وان لم تكن فيتم أخذ الفروق الأولى (Difference) لها واختبار استقراره، فإذا كانت تلك الفروق ساكنة، إذا السلسلة الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى. لذلك تم إجراء اختبار جذور الوحدة Unit Roots Test، اعتمادًا على اختبار «ديكي - فولر» المتعدد Augmented Dickey- Fuller (ADF) ⁽²⁾، وقد اتضح من الاختبار أن متغيرات النموذج

(1) تعد العوامل المؤسسية مثل: تكلفة المعاملات وتعقد الأنظمة الإدارية، وعدم التأكد لقواعد اللعبة، وتوزيع التكلفة والمخاطر من المتغيرات الهامة المفسرة لتأثير العوامل المؤسسية على التجارة، ونظرًا لعدم توفر سلسلة زمنية من هذه البيانات عن مصر، فيتم الاعتماد على متغيرات الحوكمة والحرية السياسية كمؤشر للمتغيرات المؤسسية، والتي اعتمدت عليها أيضًا العديد من الدراسات في هذا المجال.

(2) وفقًا لاختبار «ديكي - فولر» المتعدد الإحصائي، فإنه إذا كانت القيمة الإحصائية المحسوبة أقل من القيمة الحرجة (القيم المطلقة T)، فيجب قبول

اتسمت بالسكون Stationary، أي خلوها من جذور الوحدة، إذا اتسمت جميع متغيرات النموذج بالمعنوية الإحصائية، باستثناء متغير الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تم استخدام اختبار الفرق الأول لسلسلة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن أن نستخلص أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر يتسم بالسكون عند الفرق الأول لاختبار «ديكي- فولر» المتعدد.

النتائج

يوضح جدول (10) نتائج القياس لتأثير الجودة المؤسسية على التجارة في مصر خلال الفترة (1995-2014). وتظهر نتائج القياس أن هناك تأثير موجب ومعنوي إحصائياً لمتغير الحوكمة على تدفقات التجارة، حيث بلغت قيمة معاملته (0,71)، بمعنى أن كل زيادة في مستوى الأداء المؤسسي متمثلة في مؤشرات الحوكمة بنسبة 1% يترتب عليه تحسن في تدفقات التجارة بنسبة 0,71%. كذلك هناك علاقة إيجابية ومعنوية إحصائياً بين الحرية السياسية وتدفقات التجارة، بمعنى أن كل زيادة في مستوى الحرية السياسية بنسبة 1% يترتب عليه تحسن في تدفقات التجارة بنسبة 0,54%، على جانب المتغيرات التقليدية فهناك تأثيراً إيجابياً ومعنوياً إحصائياً لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر، بمعنى أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% يترتب عليه تحسن في تدفقات التجارة بنسبة 0,53%. على الجانب الآخر فهناك علاقة موجبة غير معنوية إحصائياً بين دخل الشركاء التجاريين وتدفقات التجارة. وأيضاً تصل القوة التفسيرية للنموذج ككل (R^2) حوالي 65%، مما يعني أن كلاً من المحددات المؤسسية متمثلة في الأداء الحكومي الجيد والحرية السياسية، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فسرت حوالي 65% من التغيرات التي حدثت في تدفقات التجارة خلال تلك الفترة، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات عديدة، كما سبق توضيحه سابقاً.

جدول رقم (10)

نتائج قياس النموذج

المتغير التابع: تدفقات التجارة خلال الفترة (1995-2013)

PEI	GOV	FDI-1	GDPp	المتغيرات Variable
** (0,54)	** (0,71)	*** (0,53)	(0,09)	المعلمتات Coefficient
2,61	2,82	4,31	1,03	T- الإحصائية- T-Statistic
		,65		R^2
		1,9		D.W

الخلاصة

نظرياً، يؤدي تحس الأداء المؤسسي داخل الدولة إلى تقليل عدم التأكد من تنفيذ عقود المعاملات، وزيادة الثقة في توافر الحوكمة الاقتصادية بشكل عام، والذي من شأنه تقليل تكلفة المعاملات بشكل مباشر، وزيادة الأمان فيما يخص حقوق الملكية. كذلك يظهر بصورة غير مباشرة من خلال الجدية والالتزام والشفافية في المعاملات الاقتصادية والتي تنعكس في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة التجارة.

على الجانب التطبيقي، حاول البحث التحقق من ما إذا كانت العوامل المؤسسية مؤثرة معنوياً على تدفقات التجارة من عدمه. واعتمد البحث في ذلك على قياس تأثير الجودة المؤسسية باستخدام مجموعة من مؤشرات الجودة المؤسسية، والتي توصلت في نتائجها إلى أن المحددات المؤسسية تؤثر إيجابياً وبشكل معنوي على تدفقات التجارة في مصر خلال فترة القياس.

فرض العدم بعدم سكون السلاسل الزمنية (أي احتوائها على جذور الوحدة)، ويتم تطبيق الاختبار على الفروق إلى أن نصل إلى السكون.. وإذا كان اختبار «ديكي- فولر» المتعدد الإحصائي يظهر أن القيمة الإحصائية المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة (القيم المطلقة T)، فنرفض فرضية العدم لعدم السكون ونستنتج أن المتغير ساكن.

في هذا الإطار فإن النتائج تؤكد على: (1) صحة فرضية الدراسة، حيث تمثل العوامل المؤسسية محددات غير تقليدية تؤثر على تدفقات التجارة (2) تعد الجودة المؤسسية متطلبًا أساسيًا لنجاح سياسات التحرير التجاري (3) تفسر لماذا تستفيد بعض الدول من انفتاح تجارتها بينما لا تتمكن دول أخرى من تحقيق هذه الاستفادة من تدفقات التجارة.

وبصفة عامة فإن نتائج الدراسة تدعم دور وأهمية المحددات المؤسسية في إطار الاقتصاد المؤسسي، والتي تتفق مع نتائج دراسات عديدة التطبيقية في هذا المجال. بالإضافة لذلك فقد أظهرت الدراسة دور العوامل غير المؤسسية في التأثير على التجارة، متمثلة في متغيرات التمويل والتنمية الاقتصادية اعتمادًا على آلية السوق الحرة وتحرير التجارة، وان كانت هذه العوامل أصبحت أقل أهمية مقارنة بدور العوامل المؤسسية. وتشجع هذه النتائج على العمل على تهيئة المناخ المؤسسي المناسب للأعمال، والذي يساعد مصر ومثلها العديد من الدول النامية على زيادة تجارتها ومن ثم ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي، فضلاً على إمكان زيادة تكاملها في الاقتصاد العالمي.

خيارات السياسة

يمكن أن تحمل نتائج الدراسة متطلبات السياسة التالية:

أولاً، إذا أرادت الدولة زيادة تجارتها الخارجية، فعلمها بتحسين الجودة المؤسسية داخل الدولة، باعتبارها محددات غير تقليدية أصبحت تلعب دوراً رئيساً في التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية التنموية ومن بينها التجارة مقارنة بالمتغيرات التقليدية.

ثانياً، إن الأداء المؤسسي السيئ نسبياً خلال العقدين الأخيرين، لم يؤثر فقط على الأوضاع السياسية في مصر والتي أظهرتها ثورة 25 يناير 2011، وإنما أثربشكل مباشر على ضعف قدرة مصر في الاندماج في الاقتصاد العالمي خلال هذه الفترات. وتظهر مؤشرات الدراسة تراجع العديد من مؤشرات الجودة المؤسسية في مصر، الأمر الذي يصبح معه إصلاح الإطار المؤسسي ضرورة وأولوية يجب أن توضع على قائمة أجندة صانعي السياسة في مصر.

ثالثاً، تحتاج مصر إلى خبراء متخصصين في الإصلاح المؤسسي، إلا أن الجهود المبذولة لا تزال ليست بالقدر الكافي، ذلك إن غياب الإصلاح المؤسسي يعوق الإصلاح الاقتصادي، ولا بد أن ننظر إلى أنه في المدى الطويل فإن الإصلاح المؤسسي سوف ينعكس في أداء جيد للحكومة، ومن ثم تحقيق نمو مستدام لمختلف الأنشطة الاقتصادية بما فيها تدفقات التجارة الدولية.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- البنك الدولي. (2014). تقرير ممارسة الأعمال في مصر. واشنطن: البنك الدولي.

ثانياً - مراجع باللغة الأجنبية:

- Anderson, J. E.(2001). "Trade and Informal Institutions", *Unpublished Manuscript*.
- Anderson, J. E. and D. Marcouiller. (1997). " *Trade and Security, I: Anarchy*", National Bureau of Economic Research, [NBER Working Papers](#), No. 6223.
- Anderson, J. E. and D. Marcouiller. (2002). "Insecurity and the Pattern of Trade: An Empirical Investigation", *The Review of Economics and Statistics*, Vol. 84, No. 2, pp. 342--352.
- Anderson, J. E. and L. Young. (1999). *Trade and Contract Enforcement*. Boston College Mimeograph.
- Andreas. L. and E. Theo. (2006). *Institutions and Economic Performance: Endogeneity and Parameter Heterogeneity*, Discussion Papers in Economics 775, University of Munich, Department of Economics.
- Babetskii, I.; B. Kukharchuk and M. Raiser. (2003). " *How Deep is Your Trade: Transition and International Integration in Eastern Europe and the Former Soviet Union*", European Bank, Working Paper, No. 83.
- Baghwati, J. N. (1992). "Directly Unproductive, Profit-seeking Activities", *Journal of Political Economy*, Vol. 90, No. 5, 988--1002.
- Bigsten et al. (2004). " [Do African Manufacturing Firms Learn From Exporting?](#)", *The Journal of Development Studies*, Taylor and Francis Journals, Vol. 40, No.3, pp. 115--141.
- Bun, B. S. (2009). " Trade, Economic Growth and Quality Institutions in ASEAN: A Case Study ", *Master Thesis* of Georgetown University, Washington.
- Das. M. and S. Basu. (2010). "Institution and Development Revisited a Nonparametric Approach", *United Nations Conference on Trade and Development*, Policy Issues in International Trade and Commodities, Study Series, No. 42.
- De Groot. H; G. Linders and P. Rietveld. (2004). "The Institutional Determinants of Bilateral Trade Flows", *Kyklos*, Vol. 57, No.1, pp. 103--123.
- Diamond, L. (2004). *The Imperative of Good, Democratic Governance*. Center for International Private Enterprise.
- Dollar, D. and A. Kraay. (2003). " *Institutions, Trade and Growth: Revisiting the Evidence*", Policy Research Working Paper, No. 3004, World Bank.
- Gilbert, N. (2002). *Trade Openness Policy, Quality of Institutions and Economic Growth*. Centre d'Études et de Recherche sur le Développement International (CERDI) Working Paper, Université D'Auvergne, Clermont Ferrand, France.
- Greif, A. (1999). "Institution and International Trade: Lessons from the Commercial Revolution ", *The American Economic Review*, Vol. 82, No. 2, pp. 128--133.

- Hall, R. and C. Jones. (1999). "Why Do Some Countries Produce So Much More Output Per Worker Than Others", *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 114, No. 1, pp. 83--116.
- Henisz, J. W. (2000). "*The Institutional Environment for Multinational Investment*", Working Paper of the Reginald H. Jones Center (The Wharton School, University of Pennsylvania).
- Hermes, N. and R. Lensink. (2003). "Foreign Direct Investment, Financial Development and Economic Growth ", *Journal of Development Studies*, Vol. 40, pp. 142--163.
- Kaufmann, D. K. and A. Kraay. (2008). "Governance Indicators: Where Are We and Where Should We Be Going", *World Bank Research Observer*, Vol. 23, No.1, pp. 1--30.
- Kaufmann, D. K. and M. Mastruzzi. (2008). "*Governance Matters: Aggregate and Individual Governance Indicators*", Policy Research Working Paper, No. 4978.
- Lambsdorff, J. G. (1998). "Empirical Investigation of Bribery in International Trade", *European Journal of Development Research*, Vol.10, No.1, pp. 40--59.
- Lavallée, M. (2005). "*Institutional Similarity, Institutions' Quality and Trade*", available at: www.etsg.org.
- Levchenko, A. (2007), "Institutional Quality and International Trade", *Review of Economic Studies*, Vol.73, No. 3, pp. 791--819. Oxford University Press.
- Levchenko, A. and Q. Toan DO. (2005). "Trade, Inequality, and the Political Economy of Institutions ", IMF, *Sixth Jacques Polak Annual Research Conference*, November 32005 ,4-.
- OECD. (2010). *Business Climate Development Strategy*, Egypt, pp. 6--8.
- Olson, M.; N. Sarra and A. Svamy. (2000). "Governance and Growth: a Simple Hypothesis Explaining Cross- Country Differences in Productivity Growth", *Public Choice*, Vol. 102, No. 34, pp. 341--364.
- Rodrik, S. and S. Trebbi. (2002). "*Institutions Rule: The Primacy of Institutions Over Geography and Integration in Economic Development*", NBER, Working Paper, No: 9305, (Cambridge, MA: NBER), p. 43.
- Wacziarg, R. (2001). "Measuring the Dynamic Gains From Trade", *The World Bank Economic Review*, Vol. 15, No.1, pp. 393--429.
- World Bank. (2012). *World Development Indicators, 2012*.
- World Bank. (2016). *Doing Business Report, 2016*.
- World Economic Forum. (2015). *The Global Competitiveness Report, 2014--2015*, Geneva.
- WTO. (2004). *World Trade Report, 2004*, pp. 176--180.
- Yahyaoui, A, and N. Chtourou. (2008). "*Governance, Quality of Institutions and Economic Growth: Empirical Evidence from a Cross-National Analysis*", CEMAFI-URED, Faculty of Right, Political Sciences, Economic and Management of Nice, available at: <http://www.memoireonline.com>.

The Institutional Determinants of International Trade Flows: An Empirical Study on Egypt

DR. Amany Fakher

Associate Professor of Economic and International Trade

Faculty of Commerce and Business Administration

Helwan University, Cairo

Arab Republic of Egypt

ABSTRACT

This paper offers a critical review of the fast-growing comparative research on the relationship between institutions factors and trade. The main objective of this paper is to provide an assessment of empirical evidence on the effects of institutional quality on trade in Egypt during the period 1995--2014. A lot of empirical studies suggest that the relationship between trade and the institutional quality is ambiguous, which could be a result to either sampling or measurement. For this reason, this study is based on the use of time-series analysis in an attempt to overcome some measurement problems.

In general, Egypt recorded a decline in all indicators of institutional quality except the rule of law, which is the best of institution factors in Egypt. Although, there are much effort by policy makers in Egypt to overcome many of the institutional barriers of international trade, these previous efforts did not go far enough and there were still a lot of challenges for Egypt in this field.

The empirical analysis finds that quality of institutions has a positive and significant effect on trade flows. The results of this paper suggest:

- (i) The hypothesis that institutional variation is an important determinant of trade.
- (ii) Institutional quality is an important pre- requisite for successful trade liberalization.
- (iii) Explains why some countries observe positive welfare effects of an increase in trade openness, whereas other countries do not benefit from trade.
- (iv) Bad institutions are more costly in an open world.
- (v) Support the notion that in general "Institutions Rule".